



أناس يصطفون أمام جهاز الصرف الآلي في العاصمة المغربية الرباط.

# في بوتقة الاختبار

كانت البنوك الإسلامية أكثر صلابة من البنوك التقليدية خلال الأزمة المالية العالمية

ماهر حسن وجمعة دريدى

Maher Hasan and Jemma Dridi

أقرب إلى الاقتصاد العيني من البنوك التقليدية التي يمكنها إنشاء منتجات هي في الأساس نظرية أو افتراضية.

وأثناء فترة الازدهار من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، كانت ربحية البنوك الإسلامية أعلى بكثير من ربحية البنوك التقليدية. وخلال تلك الفترة، كان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان التي شملتها العينة المستخدمة يبلغ في المتوسط ٧.٥٪، وذلك في العام السابق على حالة التباطؤ التي أصابته ليصل إلى ١.٥٪ أثناء عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وإذا كانت هذه الربحية نتيجة الإقدام على تحمل مزيد من المخاطر، يمكن عندئذ أن نتوقع تراجعاً أكبر في ربحية البنوك الإسلامية خلال الأزمة (المحددة في دراستنا بأنها تبدأ في نهاية عام ٢٠٠٧).

وقد خلصنا إلى أن العوامل المتعلقة بنموذج عمل الصيرفة الإسلامية ساعدت على احتواء الأثر السلبي على ربحية هذه المجموعة في ٢٠٠٨. ومما ساهم بالتحديد في تحقيق البنوك الإسلامية لنتائج أفضل مما حققته البنوك التقليدية في هذا العام أن حوافظها الاستثمارية أصغر، ونسبة الرفع المالي فيها أقل، ومنهجها المتبع هو الاحتكام إلى مبادئ الشريعة التي تحظر على البنوك الإسلامية تمويل الأدوات المالية من النوع الذي أثر سلباً على البنوك التقليدية المنافسة كما تحظر الاستثمار فيها (مثل التزامات الديون المضمونة بأصول، ومبادلات مخاطر الائتمان).

غير أن مواطن الضعف في ممارسات إدارة المخاطر لدى بعض البنوك الإسلامية أدت في عام ٢٠٠٩ إلى تراجع أكبر في مستوى الربحية مقارنة بما

الأزمة العالمية الأخيرة الاهتمام بالعلاقة بين الصيرفة

**جددت** الإسلامية والاستقرار المالي - وبشكل أكثر تحديداً، مدى

صلابة صناعة الصيرفة الإسلامية خلال الأزمات. ويرى

البعض أن الحماية التي توافرت للبنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة ترجع إلى عدم انكشافها لأنواع القروض والأوراق المالية المرتبطة بالخسائر التي تكبدتها البنوك التقليدية أثناء الأزمة - وذلك بسبب طبيعة التمويل الإسلامي القائم على الأصول وعلى اقتسام المخاطر. ويؤكد آخرون أن البنوك الإسلامية اعتمدت على التمويل بالقروض وأقدمت على مخاطر كبيرة، وذلك أشبه ما يكون بنظرائها من البنوك التقليدية مما يجعلها معرضة «للآثار غير المباشرة» للأزمة العالمية.

وتنظر دراستنا في الأداء الفعلي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في البلدان التي يحظى فيها هذان النوعان من البنوك بحصة سوقية كبيرة، وتتناول ثلاثة أسئلة عريضة وهي: هل كان أداء البنوك الإسلامية مختلفاً عن البنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هو السبب في ذلك؟ وما هي التحديات أمام البنوك الإسلامية التي أبرزتها الأزمة؟

واستخدمنا بيانات على مستوى البنوك تغطي نحو ١٢٠ بنكاً إسلامياً وتقليدياً في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ في ثمانية بلدان هي: البحرين والأردن والكويت وماليزيا وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة، وركزنا على التغيرات في أربعة مؤشرات أساسية هي الربحية، والإقراض المصرفي، والأصول المصرفية، ومراتب البنوك حسب تقدير هيئات التصنيف الائتماني الخارجية.

## نموذج الصيرفة الإسلامية

يقوم التمويل الإسلامي على مفهوم أساسي هو العدالة التي تتحقق في الأساس عن طريق اقتسام المخاطر. فمن المفترض أن يشترك المساهمون في الأرباح والخسائر. ومن ثم، يُحظر تقاضي الفوائد.

وبينما الوساطة التقليدية تعتمد على الديون بدرجة كبيرة وتسمح بتحويل المخاطر، فإن الوساطة الإسلامية - على النقيض من ذلك - تعتمد على الأصول وتركز على اقتسام المخاطر (راجع الجدول). و«الاعتماد على الأصول» يعني أن الاستثمار مبني على تبادل الأصول أو امتلاكها، مما يجعل البنوك الإسلامية

## اقتسام المخاطر وتحويلها

اقتسام المخاطر في البنوك الإسلامية	تحويل المخاطر في البنوك التقليدية
مصادر الأموال: المستثمرون (المودعون) يتقاسمون المخاطر والعائدات مع البنوك الإسلامية. والعائد ليس مضموناً ويتوقف على أداء البنك.	مصادر الأموال: المودعون يحولون المخاطر للبنك التقليدي الذي يضمن عائداً محدداً سلفاً (الفوائد).
استخدامات الأموال: البنوك الإسلامية تقاسم مخاطر المضاربة (تمويل المشاركة أو التمويل الاستثماري) وعقود المشاركة (تمويل رأس المال) وتمويل شراء الأصول أو الخدمات في معظم أنواع العقود الأخرى.	استخدامات الأموال: المقترضون يسدون الفائدة بغض النظر عن العائد على مشروعهم. والبنوك التقليدية تحول المخاطر من خلال التوريق أو مبادلة الأصول أو الخدمات في معظم أنواع العقود الأخرى.



وترتفع نسبة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية بمقدار ٤٠٪ مقارنة بنظرائها التقليديين (دراسة Khan and Bhatti, 2008). وقد أدى هذا المنهج تجاه السيولة إلى تخفيف حدة المخاطر أثناء الأزمة، ولكنه ليس حلاً مثالياً في الظروف العادية. وكان إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في أكتوبر ٢٠١٠ خطوة نحو تعزيز قدرة البنوك الإسلامية على إدارة السيولة الدولية. ولكن هذه الجهود يتعين أن تستمر.

وبشكل أعم، ينبغي أن تضمن السلطات النقدية والتنظيمية حياد البنية التحتية للسيولة تجاه نوع البنك (على سبيل المثال، باستحداث صكوك سيادية، أو سندات إسلامية بالإضافة إلى السندات التقليدية وشهادات الإيداع) واتسامها بقدر كاف من القوة يكفل التعامل مع المشكلات التي برزت أثناء الأزمة العالمية. الحاجة إلى ترتيبات مؤسسية مناسبة لتسوية أوضاع المؤسسات المالية المتعززة، ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة للبنوك الإسلامية نظراً لعدم وجود حالات سابقة. ومن الضروري أن تتوافر آلية للتعاون بين الجهات التنظيمية داخل مناطق الاختصاص وفيما بينها لتسوية أوضاع البنوك الإسلامية من أجل احتواء التداعيات ومنع انتقالها خارج الحدود القطرية.

غياب المعايير المحاسبية والتنظيمية المنسقة: فتبين أن هذه مشكلة أساسية تواجه الجهات التنظيمية والمشاركين في السوق أثناء الأزمة - وقد تفاقمت لعدم وجود عقود ومنتجات مالية قياسية على مستوى المؤسسات. ولا تزال معايير عمليات البنوك الإسلامية مجزأة على الرغم من مبادرات «هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» و«مجلس الخدمات المالية الإسلامية» لوضع المبادئ التوجيهية الدولية لهذه الصناعة.

عدم كفاية الخبرات المكتسبة: فالخبرة في مجال التمويل الإسلامي لم تواكب النمو السريع في الصناعة. ويتعين أن يكون المسؤولون في البنوك الإسلامية وكذلك المعنيون بالتنظيم والرقابة على دراية بالتمويل التقليدي وبمختلف جوانب الشريعة نظراً للدرجة المتزايدة من تطور الخدمات المالية الإسلامية. كما أن نقص المتخصصين يحول دون ابتكار المنتجات، ويمكن أن يعرقل الإدارة الفعالة للمخاطر ذات الطبيعة الخاصة بالصناعة.

وقد أثبتت البنوك الإسلامية حماسها أثناء الأزمة العالمية الأخيرة. ولكن الأزمة أدت إلى زيادة إقرارها بالأساليب التي لا يزال يتعين انتهاجها تحقيقاً للتطور. ونظراً للمضي في إصلاح التنظيم المالي على المستوى العالمي، فإن الآن هو الوقت المناسب للقائمين على تنظيم الصيرفة الإسلامية للتصدي لتحديات الصناعة. ■

ماهر حسن نائب رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وجمعة دريدى خبير اقتصادي أول في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.

هذا المقال مبني على ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي وأعدتها الكاتبان بعنوان «آثار الأزمة العالمية على البنوك الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة» (The IMF Working Paper 10/201, "The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study").

المراجع:

Khan, M. Mansoor, and M. Ishaq Bhatti, 2008, Developments in Islamic Banking: The Case of Pakistan, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions (Houndmills, Basingstoke, Hampshire, United Kingdom: Palgrave Macmillan).

حدث في البنوك التقليدية. وقد ارتبط ضعف الأداء في بعض البلدان عام ٢٠٠٩ بوجود تركيز قطاعي وعائلي - أي أن درجة الانكشاف كانت مفرطة تجاه قطاعات أو أسماء معينة. وفي بعض الحالات، أدت السلطات التنظيمية إلى تفاقم المشكلة بسبب إعفاء بنوك معينة من حدود التركيز. (إلا أن هذا التركيز كان مقصوراً على بلدان قليلة). وبينما كانت ربحية البنوك الإسلامية على مدار الدورة الاقتصادية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، في المتوسط، أعلى من ربحية البنوك التقليدية، فلم تكن هناك فروق تذكر بين التأثير التراكمي للأزمة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) على ربحية المجموعتين.

### الإسهام في الاستقرار

حافظت البنوك الإسلامية على نمو أقوى في الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية في كل البلدان تقريباً في الفترة تحت الدراسة - فكان نموها في المتوسط ضعف ما حققته البنوك التقليدية، الأمر الذي يشير إلى احتمال استمرار تزايد حصة البنوك الإسلامية في السوق - ولكنه يوحي أيضاً بأن البنوك الإسلامية قدمت مساهمة أكبر للاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بإتاحة مزيد من الائتمان. والأمر المثير للاهتمام أنه بينما كان النمو القوي للائتمان متبوعاً في معظم البنوك على المستوى الدولي بانخفاض ائتماني حاد بمجرد حدوث الأزمة، فلم يكن الحال كذلك في البنوك الإسلامية. ونظراً لأن النمو الكبير للائتمان يتحقق أحياناً على حساب قوة معايير الاكتتاب فقد حددنا هذا المجال بوصفه مجالاً يتعين على الجهات الرقابية رصده. وبالمثل، أثبت نمو أصول البنوك الإسلامية قوته. فقد خلصنا إلى أن نمو أصولها كان في المتوسط يفوق ضعف نمو أصول البنوك التقليدية خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، ولكنه بدأ في التباطؤ في عام ٢٠٠٩، مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً من البنوك التقليدية بالحد من التمويل بالقروض. ويمكن عزو تباطؤ نمو الأصول خلال ٢٠٠٩ إلى ضعف أداء البنوك الإسلامية في تلك السنة أو إلى السهولة الأكبر في توجيه دعم السيولة في صورة ودائع حكومية إلى البنوك التقليدية.

ومما يعضد هذه النتائج أن إعادة تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، والتي أجرتها هيئات التصنيف الائتماني الخارجية، خلصت على وجه العموم إلى وضع هذه البنوك في مرتبة إما أفضل من البنوك التقليدية أو مساوية لها. (باستثناء الإمارات العربية المتحدة).

### وجوب التعامل مع التحديات

بينما أعطت الأزمة العالمية الفرصة للبنوك الإسلامية كي تثبت صلابتها، فقد سلط الضوء أيضاً على بعض القضايا المهمة التي يجب معالجتها لكي تواصل البنوك الإسلامية النمو بوتيرة قابلة للاستمرار.

عدم وجود بنية تحتية مهيأة لإدارة مخاطر السيولة: فتعتمد البنوك الإسلامية على ودائع الأفراد بدرجة أكبر من اعتماد البنوك التقليدية عليها، ومن ثم فإن لديها موارد تمويلية أكثر استقراراً وتواجه صعوبات أساسية عندما يتعلق الأمر بإدارة السيولة، وتشمل

• ضحالة السوق المالية نظراً لقلّة عدد المشاركين،

• نقص الأدوات التي يمكن استخدامها كضمان للاقتراض أو خصمها

(بيعها) في نافذة الخصم في البنك المركزي.

وقد تحركت بعض البنوك الإسلامية بتوفير سيولة مفرطة في ميزانياتها العمومية (أي امتلاك مزيد من الأصول الشبيهة بالنقدية التي تولد نسبة عائد أقل مما تحققه القروض وكثير من أنواع الأوراق المالية) وبذلك تضحي بالربحية.